أهمية الصناعات التقليدية والحرفية للمرأة الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية

The importance of traditional and handicraft industries for rural women in achieving economic development

عرابي محفوظ[1]، بلعيدي كمال[2]

[1] جامعة مولود معمري تيزي وزو، mahfoud.arabi@ummto.dz

[2]المركز الجامعي علي كافي تيندوف، kamel.belaidi@ymail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/04 تاريخ القبول:2020/07/07 **تاريخ النشر**: 2021/01/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المرأة الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعبر عن عملية بناء حضاري ذات طبيعة شاملة جوهرها العنصر البشري، حيث أن مساهمة المرأة الريفية يعتبر مؤشرا هاما لتحقيق التنمية الاقتصادية إلا أنه يبقى مهمش، لذا على المرأة الريفية التحرر من القيود والتقاليد والأعراف، وخلق ظروف اقتصادية واجتماعية جديدة وتعليم حديث، وكذا على الجهات المعنية إدماجها وخلق مناخ يساعد على تحقيق مساهمة فعالة للمرأة الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: مرأة ريفية، تنمية ،تنمية اقتصادية.، مشاركة المرأة الريفية.

تصنيف JEL: P25, R11, Q32.

Abstract:

The objective of this study is to illustrate the role of rural women in economic development which reflects a total civilization based on the human being, of which the participation of rural women is an indicator to achieve ecological development. marginalized. Women must free themselves and create new economic and social conditions, also for the parties concerned to create a favorable climate in order to allow rural women to participate effectively in economic development.

Keywords: rural women, development, economic development, participation of rural women.

Jel Classification Codes : P25, R11, Q32.

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'illustrer le rôle de la femme rurale dans le développement économique qui reflet à une civilisation totale fondée sur l'être humaine, dont la participation de la femme rurale est un indicateur pour réaliser un développement économique, mais il reste marginalisés. Les femmes doivent se libérer et créer des nouvelles conditions économiques et sociales, aussi aux parties concernées de créer un climat favorable afin de permettre à la femme rurale de participer efficacement au développement économique.

Mots-clés: femme rurale, développement, développement économique, participation de la femme rurale.

Codes de classification Jel : P25, R11, Q32.

المؤلف المرسل: عرابي محفوظ، الإيميل: **mahfoud.arabi@ummto.dz**

1.مقدمة:

إن قضية المرأة الريفية هي قضية مجتمعية على اعتبار أن عواملها الأساسية تنبع من البنية الاجتماعية الأساسية، فالدور المركزي للمرأة الريفية في تنمية القرية الريفية أصبح من أولويات التنمية الريفية المتكاملة، بل إن إدماج المرأة الريفية شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية الشاملة بصورة عامة، إذ ترتكز التنمية على التوظيف الأمثل لكل الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في المجتمع لإحداث التطور المنشور، كما أن نجاح برامج التنمية واستدامتها مرهون بمشاركة العنصر البشري وحسن إعداده وطبيعة تأهيله. وللمرأة الريفية في حركة التنمية وفي مواجهة ما يحيط بها من مشكلات عملية وعلمية دور لا يقل عن دور الرجل باعتبارها عنصرا فعالا ومهما، وقوة من قوى الإنتاج والخدمات، وباعتبارها أيضا موضوعا للتغيير ومحدثا له.

كما إن الدارس للعوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية يجدها كثيرة ومتنوعة ومتداخلة، منها ما يتعلق بالجانب المالي أو الموارد الطبيعية والعنصر البشري، ومنها ما يتعلق بالعوامل السياسة أو الثقافية أو الاجتماعية، ونحن في دراستنا هذه نركز على الجانب البشري وبالتحديد نأخذ بدراسة دور المرأة الريفية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

إشكالية الدراسة:

بناءا على ما تم طرحه سابقا، ومن أجل مناقشة الموضوع من بعض جوانبه، حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: **ما مدى مساهمة المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنعمل على الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالتنمية الاقتصادية وما هي مستلزماتها وطرق تقييمها؟
- ماهي آليات ومعوقات دمج المرأة في التنمية الاقتصادية؟
- كيف يمكن للمرأة الريفة المساهمة في التنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراسة: نهدف من خلال بحثنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بوظائف المرأة الريفية وربطها بالتنمية الاقتصادية.
- وضع إطار عام لعملية التنمية الاقتصادية ودور المرأة الريفية فيها.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تقوم على الإنسان ومن أجل الإنسان فهو الذي يحول الموارد الطبيعية ويستغلها لمصلحته، وهو الذي يقوم بتغيير الإطار المادي الذي يعيش فيه مستغلا مهاراته وخبراته وقدراته، كما أن ثمار التنمية الاقتصادية تعود إليه، وبالتالي فلابد أن يكون مؤمنا بضرورة التنمية والتغيير، عارفا بوسائلها وأدواتها، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال ما يلي:

1.2. مفهوم التنمية الاقتصادية: إن اتساع معنى التنمية الاقتصادية وشمولها جوانب متعددة ومجالات متنوعة، إضافة إلى اختلاف مفهوم التنمية الاقتصادية ما بين الاقتصاديين، يصعب من إعطاء تعريف واحد متفق عليه، ولهذا نستعرض مجموعة من التعاريف، المقدمة للتنمية الاقتصادية نجد ما يلي:

– "التنمية في جوهرها زيادة الدخل القومي من ارتفاع مستوى المعيشة للمواطن وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل وتصميم الخدمات والمرافق العامة"؛ (الجبوسي، 2009، صفحة 9)

– "إن التنمية ليست عملية اقتصادية بحتة، بل أنها ظاهرة شاملة تتكامل فيها جميع جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية مركز اهتمامها الأساسي، فهي تهدف إلى تطوير الإنسان وتدعيم اعتماده على نفسه وإطلاق قدراته "؛ (دخيل، 2009، صفحة 26)

– "التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء عديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، إي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"؛ (عجيمة، 2007)

– "تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج" (عطية، 2000، صفحة 17).

ومن الملاحظ أن هذه التعاريف تنطوي على العناصر التالية :

– التنمية الاقتصادية عملية حضارية؛

– عملية تغيير شاملة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي بل تمس مختلف جوانب الحياة (اجتماعية، ثقافية، سياسية..)؛

– تتميز هذه العملية بأنها متواصلة تلتزم بتغيير الأوضاع إلى الأحسن؛

– يترتب على هذه العملية زيادة مستمرة في الدخل القومي وهذا ما ينجر عنه زيادة في نصيب متوسط الفرد؛

– إن التنمية الاقتصادية تنطلق من الإنسان لتصل إليه.

2.2. مستلزمات التنمية الاقتصادية: تعد المستلزمات الحجر الأساسي الذي تستند عليه التنمية وفي غيابه من غير الممكن إحداث تنمية من دونها، المستلزمات في حد ذاتها تنقسم إلى المتطلبات الآتية:

أ- **توفر الموارد الطبيعية:** تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الضرورية والمساعدة على تحقيق التنمية المنشودة، والتي تستطيع عن طريقها الدول والحكومات وضع خطط وفق الإمكانيات المتاحة من هذه الموارد وتطبيقها على مراحل وفق أهداف محددة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لاسيما في المراحل الأولى من التنمية، التي تكون فيها الدول في حاجة ماسة إلى الموارد من أي مصدر، ويفضل أن تكون هذه الموارد من قدرات البلد الذاتية سواء كانت من ثرواته الطبيعية أو كان مصدرها الاقتصاد الوطني، وحتى لو استدعى الأمر اللجوء إلى أساليب أخرى غير مرغوبة كثيرا كالاقتراض سواء من البنك المركزي أو من الخارج، فان هذه الوسائل تبقى كلها مبررة في المراحل الأولى من التنمية، شريطة أن لا تهدر وأن يضبط إنفاقها بشكل متوازن ومحدد لتحقيق الأهداف (المجيد، 2013، صفحة 117)،والأمر المتفق عليه أن توافر هذه الموارد يلعب دورا هاما في المراحل الأولى من التنمية عندما يكون هدفها زيادة رأس المال اللازم لعمليات التنمية في جميع القطاعات، فعندئذ يتحقق الهدف وتبدأ عجلة التنمية في السير قدما نحو التنمية (القريشي، 2007، صفحة 135).

ب– توفير رأس المال: يعد رأس المال من أكثر العوامل الإستراتيجية أهمية في عملية التنمية، ويتصف بكونه المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وهو عملية تراكمية وذاتية للتنمية الاقتصادية بمجرد أن تبدأ، فالمبدأ الأساسي لها هو أن تراكم المال الحقيقي آلية التمويل والائتمان بحيث يتم استخدام الموارد في السلع الرأسمالية (الدراجي، 2006، صفحة 66).

ويمكن تعريف رأس المال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة، ويعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو إلى جانب عنصر العمل بطبيعة الحال، ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال وهما: (القريشي، 2007، صفحة 135)

– **رأس المال المالي**: والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض إلى البنوك لاستخدامها في الأعمال؛

– **رأس المال الحقيقي أو المادي**: والذي يتكون من المصانع والمكائن والمعدات والموارد الخام. ويقسم رأس المال الحقيقي بدوره إلى نوعين:

- **رأس المال الثابت**: والذي يتمثل في المصانع والمكائن والمعدات والمستودعات والمباني المستخدمة في الإنتاج الصناعي ووسائط النقل وغيرها؛
- **رأس المال المتداول**: ويتمثل في المواد الخام والوقود والسلع قيد الإنتاج والسلع النهائية والأصول الجارية.

ج– العنصر البشري: يقول المفكر الجزائري مالك بن نبي: "إن إهمال وتجاهل قضية الإنسان هي من الأمور التي أفقدت تجارب الدول النامية الشرط الأساسي لنجاحها" (داودي، 2008، صفحة 14)، وانطلاقا من هذه الفكرة يتبن أن دور الإنسان في التنمية الاقتصادية بالغ الأهمية، وبدون الاهتمام بهذا العنصر وتنميته، لا يمكن الوصول إلى النتائج المرجوة مهما توافرت الموارد المالية وتراكمت الوسائل، ذلك أن لتنمية العنصر البشري أثر في تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي المعتمد على المعارف والعلوم إنما مصدره الإنسان، وكذلك البحوث العلمية والابتكارات، كما إن الإنسان هو الذي يحقق الادخار ويوجه الاستثمار كما أن الأطر الثقافية والسياسية والقانونية والاجتماعية لا تتكون إلا به ومنه، كما أن لنظم التعليم والحوافز الإنسان الموافقة كفرد أو مجموعة الأثر البارز في تحقيق التغيير المطلوب لاستحداث التنمية، وحتى المقومات المادية للتنمية لا تخلو من أثر الإنسان وتأثيره عليه، فالموارد الطبيعية لا يكون لها الدور الحاسم في التنمية إلا عن طريق تحقيق زيادة في الإنتاج وتخصصه، وتحقيق التراكم الرأسمالي لا يتم كل ذلك إلا به، وهو ما يؤكد الدور المباشر والحاسم للعنصر البشري كمقوم أساسي بالغ الأهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية (مناصري، 2012، صفحة 97).

د– التغير الهيكلي: ينطوي التغير الهيكلي على التحول من مجتمع زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث، إذ أن أغلبية الدول هي مجتمعات زراعية، ولكي يكون لديها تنمية، يجب أن تتحول إلى اقتصاديات صناعية حديثة.

إذ من المعروف أن التغيير الهيكلي يؤدي إلى زيادة فرص التوظيف، إنتاجية أعلى للعمالة، تراكم رأس المال، استغلال الموارد الجديدة وتحسينات في التقنية، ولا يعني التحول من قطاع زراعي إلى قطاع غير زراعي في اقتصاديات البلدان النامية إلى إهمال القطاع الزراعي كلية، لأن ذلك قد يؤدي إلى تدني في إنتاج الزراعة ومن إسهام القطاع الزراعي في صافي الإنتاج الوطني و لا يؤدي التحول من قطاع زراعي إلى قطاعات غير زراعية مثلا قطاع الصناعة إلى النتائج السلبية لان الزيادة في الإنتاج سوف توسع الطلب على الاستهلاك ومن ثم تستعمل المدخلات الزراعية كحافز لتوسع في القطاع الصناعي إلى جانب ذلك لابد من وجود علاقة قوية بين قطاع الزراعة والصناعة (الدراجي، 2006، صفحة 64).

3.2. مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية: تعتمد الأسس التنموية في كل فكرة ومدرسة على القواعد الفكرية والإيديولوجية التي تدعو إليها وتؤمن بها، ومع ذلك فان هناك مؤشرات تنموية يتم من خلالها قياس مستوى النمو في مجتمع معين وهذه المؤشرات منها ما هو اقتصادي ومنها هو اجتماعي (دلالي، 2004، صفحة 66)، ورغم أن مفهوم التنمية ينصب مباشرة وللوهلة الأولى إلى النواحي الاقتصادية، إلا أن باقي الجوانب لا تقل أهمية عن الجانب الاقتصادي (علام، 2003، صفحة 6) وهذا ما يجعل مؤشرات قياس التنمية متنوعة ومختلفة الجوانب ومتعددة المجالات وهي كالتالي:

أ– معايير الدخل: تعتمد هذه المعايير في مجملها على الدخل سواء الاسمي أو الحقيقي والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد لأخر ومن معايير نجد: (قانة، 2012، صفحة 246)

– **معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:** يمكن تعديل المعيار السابق إلى معيار ثان هو الدخل القومي الكلي المتوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة وإمكانياتها المختلفة ولذلك يوصي بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار.

– **معيار متوسط الدخل:** يعتبر هذا المقياس أفضل المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا يمثل متوسط الدخل الفردي وحجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان، ومع هذا المقياس تعرض جملة من المشاكل.

ب– المعايير الاجتماعية: يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية لاشك أن الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية، وعدم كفاية المؤسسات التعليمية، ونقص الغذاء وسوف يتم تناول أهم المؤشرات في هذه الجوانب كالتالي: (عجيمة، 2007، صفحة 97)

❖ **معايير الصحة:** هناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ومنها: (عبده، 2013، صفحة 100)

– عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، معدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة ومعدل الوفيات من الأطفال الرضع؛

– معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد فكلما زاد ذلك على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح؛

– نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

❖ **معايير تعليمية:** إن أهمية التعليم أبرزها في ما تقدم خاصة في جانب زيادة الإنتاج خصوصا و على التنمية الاقتصادية عموما، ومن المسلم به أن الإنفاق على التعليم يمثل استثمارا يعود أثره على الاقتصاد، والمعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي هي: (عجيمة، 2007، صفحة 106)

– نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع؛

– نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع؛

– نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

3. مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية

إن دور المرأة في المجتمع المعاصر يحتل مكانة عالية ضمن الموضوعات التي تتناقش حاليا والدراسات المعاصرة يم تؤكد وجود أي فروق بين قدرات المرأة والرجل فيما عدا الجنس فقط. والتغيير الجذري في هذا القرن في مجال التصنيع خاصة الدول النامية لم يلق بالعبء على الرجل فقط، ولكنه يتطلب مشاركة المرأة في العديد من المجالات كما أن التنمية الاقتصادية تتطلب توظيف كافة الموارد. ومع أن الأدوار الاجتماعية والثقافية التي تلعبها المرأة داخل الأسرة تعتبر هامة، إلا أن دورها في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي على وجه الخصوص يعتبر أكثر فاعلية إذا كانت هذه المجتمعات تتيح لها الفرصة؟ أو وسائل تنمية قدراتها (خاطر، 1999، صفحة 210).

لا تقف أهمية عمل المرأة عند الحاجة للعمل فحسب بل أصبح التوجه الحديث هو حاجة المجتمع إليه، وبالأخص في المجالات التي تتفوق فيها المرأة أو لا يحسن الرجل شغلها. وتلجأ دول العالم الثالث أمام التطورات المتسارعة في التقدم والنمو إلى ملاحقة هذا التغير المتسارع، وإلى عبور هوة التخلف التي تزداد يوما بعد يوم عن طريق وضع خطط للتنمية السريعة، وهذه الخطط

تحتاج إل تضافر جهود جميع أفراد المجتمع رجالا ونساء، ومن هنا كان لابد للمرأة أن تساهم بجهدها في تنمية المجتمع الذي هيأ لها فرص التزود بالعلوم والمعارف، وأتاح لها فرص التدريب وذلك كضرورة من ضروريات التنمية، ولا يقال إن في الرجال كفاية إذ أنه من غير المقبول في خطط التنمية أن يبقى نصف المجتمع عالة على النصف الآخر، ولم يكن الأمر عبثا إن كانت المجتمعات الأكثر تقدما هي المجتمعات الأكثر عددا، طبقا لمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات (الأنصاري، 2001، صفحة 14). هذا ما أدى إلى أن المرأة لم تعد تخضع كل الخضوع إلى الرجل اقتصاديا واجتماعيا بل أصبحت مستقلة وتشارك في مختلف مجالات التمية الاقتصادية والاجتماعية، وتغيرت نظرة المجتمع إليها وتغيرت نظرتها إلى نفسها.

وبما أن التمية الاقتصادية تقوم على تسخير كل الطاقات المادية والبشرية، وبالمشاركة التنموية، تلك الجهود التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي تؤدي إلى إحداث التغير الاجتماعي، وتسهم في تحقيق التقدم الاقتصادي.

وترى (كاثلين ستاندث) أن مسألة المرأة والتنمية تقوم على رغبة النساء في إعطائهن الفرص والمهارات والموار التي تمكنهم من أداء الأعمال التنموية، وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج وتخطيط أكثر عدالة يأخذ في اعتباره تقسيم الأدوار والتقدير العادل للجهد المبذول لكل أفراد الجماعة أو المجتمع (الإمام، بدون سنة، صفحة 377).

1.3. آليات إدماج المرأة في التنمية الاقتصادية: تشمل عملية إدماج المرأة في التنمية الاقتصادية جهودا تتسم بالشمولية نظرا لما تواجهه دول العالم الثالث من تحديات تخلف الماضي وبطء نمو وتطور الحاضر، وما يتطلبه ذلك من تعبئة وتنمية جميع الموارد البشرية بشكل متكامل لمواجهة ما يعترض مسيرة النمية الاقتصادية من عقبات وعوائق من جهة ووضع خطط مشروعات التنمية المستقبلية على أسس جديد من المشاركة الفعالة للمرأة في بناء المجتمع من جهة أخرى، وقد شهدت السنوات الماضية تجارب وممارسات جدية لتحقيق ذلك، رغم بطء هذه التجارب فإن الدفع الديناميكي لهذه الممارسات قد فرض نفسه حيث تشكل المرأة نصف المجتمع ولا سبيل إلى التنمية الشاملة ورفع مستوى معيشة الإنسان دون إشراك المرأة إشراكا إيجابيا كاملا بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية في المجتمع، إن ذلك لا ينفي بالطبع عدم إشراك المرأة في الماضي في عملية التنمية ولكن بنظرة سريعة إلى أحوال المرأة العربية وتقييم دورها في مجالات التنمية في فترات مختلفة نجد أنه اتصف في بعض الحالات بالإيجابية وفي البعض الآخر بالهامشية أو السلبية، ولا يعني ذك بطبيعة الحال ثباته على حالة واحدة في فترات متتالية فهو في حالة ديناميكية دائمة ترتبط إلى حد كبير بالمتغيرات التي يشهدها المجتمع والتي تؤثر بالتالي على مشاركة المرأة اشتراكا فعالا في بناء الحاضر وصياغة المستقبل وهنا يأتي دورنا في تغيير الواقع وتحويل المتغيرات السلبية أو الهامشية إلى متغيرات إيجابية وبذا نؤكد دور المرأة كشريك كامل في صنع الحياة (حمدة، العدد 27، الصفحات 75-76).

وتتعدد آليات إدماج المرأة في التنمية الاقتصادية حتى يكون لها دور محوري في عمليات التنمية داخل المجتمع وتشارك في صنع واتخاذ القرارات ونذكر منها: (الإمام، بدون سنة، الصفحات 382-385)

– **المخل التقليدي:** الذي يقوم على أساس التحيز للمرأة والدفاع عن كيانها واعتبار عملها وإسهامها المجتمعي تعبيرا عن نبذ مواقف التبعية للرجل.

– **المدخل الثقافي:** الذي يربط بين المرأة والبنيان أو الإطار الثقافي الذي تعيش فيه والذي يؤثر على تباين أدوارها في المجتمع.

– **المدخل الديموغرافي:** ويتناول قضية المرأة من منظور الحجم الأمثل للسكان وحجم الأسرة.

المدخل الاقتصادي: ويؤكد على الدور الذي يمكن أن تلعبه قوة العمل النسائي في الاقتصاد العام وتحديد الأعمال التي ينبغي على المرأة القيام بها والنتائج التي يمكن أن تحققها.

– **مدخل التبعية:** ويفسر عملية تبعية الدول المتخلفة أو النامية للمتقدمة وهو يحرض على إبقاء المرأة كقوة احتياطية يستعان بها عند الحاجة أي تبعية المرأة للرجل.

– **مدخل التحديث:** ويؤكد على تغير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل مع إظهار الأدوار الجديدة للمرأة وانعكاساتها على مكانتها في المجتمع.

– **المدخل التربوي:** ويؤكد على أن تنمية دور المرأة يعتمد على تنمية معارفها ومهاراتها ومقدرتها من خلال عمليات التربية والتعليم والتدريب.

– **المدخل التكاملي الشامل:** وينظر إلى دور المرأة ومكانتها والعوامل المؤثرة على ذلك، فهو ينسق بين المداخل الاقتصادية والتنظيمية والتربوية ويربط أوضاع المرأة بدرجة تقدم المجتمع.

– **مدخل المرأة في التنمية:** ويهدف إلى تكامل وإدماج أدوار المرأة في التنمية عن طريق توفير فرص التدريب والتعليم وفرص الدخول في اقتصاديات السوق مع وضعها في مواقع صنع القرار.

مدخل النوع الاجتماعي والتنمية: والذي يتميز بالانتقال بها في التنمية إلى النوع الاجتماعي والتنمية مع إدماج الوعي بالنوع الاجتماعي وقدراته ضمن المجرى الرئيسي للتنمية وهو يشجع الكفاءة إلى جانب الفرص المتاحة لتحسين التوزيع والعدالة في سياسات وبرامج ومشروعات التنمية بين الجنسين.

2.3. معوقات مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية: تعتبر معوقات مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية نفسها معوقات ومشكلات عمل المرأة، إذ أن الاتجاهات التقليدية المرتبطة بدور المرأة في المجتمع والاعتقاد بأن عمل المرأة أمر ثانوي يعتبران من أكبر العقبات التي تواجه المرأة. وسنحاول التركيز على أهم المعوقات التي تواجه عمل المرأة مما يحول دون إشراكها في التنمية الاقتصادية، والتي تتمثل فيما يلي:

أ– المشكلات الأسرية: تعتبر المشكلات الأسرية من أخطر المشاكل التي تعاني منها المرأة العاملة، فعملها لساعات طويلة يخل بواجباتها الأسرية الملقاة على عاتقها، والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

– **تناقض الواجبات المنزلية والمهنية:** فالمرأة العاملة ليست فقط ملزمة بواجبات أسرية بل وظيفية أيضا هذا ما يجعل تعارض الواجبين، مما يؤدي إلى فقدانها التركيز على الجانبين وتشتيت أفكارها، والنتيجة تكون تعرض أحد الواجبين إلى الخطر أو تحملها لمسؤولية المخاطرة أو إهمالها أحد الجانبين، ضف إلى ذلك الإرهاق الجسدي والنفسي، فكل هذا سينتج لنا نساء تتخلى عن رموز اجتماعية كالعادات والتقاليد، العلاقات القرابية والأسرية...وغيرها، فتكون عرضة للتفكك والتحلل وعدم الاستقرار.

– **تربية الأطفال:** تعاني المرأة العاملة من الإهمال لأطفالها فعملها لساعات طويلة يعرض الطفل إلى الإهمال وسوء التربية والتنشئة...إلخ.

– **تأزم الحياة الزوجية:** تناقض الواجبات وتربية الأطفال، الإرهاق، فقدان التركيز، الملل، التعب، كلها أسباب تؤدي إلى عدم قدرة المرأة العاملة على تقديم العناية الكاملة والمطلوبة للزوج والأطفال مما يؤدي إلى تأزم الحياة الزوجية.

– **المجتمع الذكوري:** إن الثقافة الذكورية تحد الحياة الاجتماعية للمرأة، كما تمنع المرأة من الخروج والاحتكاك بالرجل قديما، لكن اليوم ومع دخول عصر التصنيع تأخذ المرأة حظها من الحياة في العمل الاقتصادي والإداري خاصة في المدينة، وذلك رغم العراقيل التي تواجهها (lahouari, 1999, p. 127).

ب– المشكلات المهنية: والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

– **تدني إنتاجية المرأة العاملة:** إن العالم في تكور مستمر ومتسارع وكل دولة تسعى للحاق بالركب الحضاري والتقدم التكنولوجي، هذا ما جعل الدول دائمة التجديد في وسائل استراتيجيات العمل والإنتاج والاستثمار، لكن المرأة وظروفها يشكلان عائق أمام تكوينها المستمر على هذا التجديد خاصة بالنسبة للمرأة الريفية.

– **مواظبة المرأة على العمل:** إن غياب المرأة عن العمل المستمر أو المتقطع نتيجة لأوضاعها أو بيئتها الخاصة يؤثر سلبا على مهنتها وإنتاجيتها.

– **علاقة العاملة بالإدارة:** إن العلاقة السيئة بين المرأة العاملة والإدارة أو المسؤولين الذين لا يراعون ظروفها، وذلك من خلال ممارسة الضغوط والعقوبات للبقاء في العمل ومزاولته، وعدم إعطاء الحوافز والمكافآت المعنوية والمادية لتحفيزها على العمل والإبداع.

– **تدني المستوى التعليمي:** تمثل هذه النقطة العقبة الأساسية لتقدم المرأة وخروجها للعمل مما يؤدي إلى جمودها وعدم مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

4. مشاركة المرأة الريفية في التنمية الاقتصادية

ظلت المرأة عندنا منذ القدم تربط مصيرها ووجودها بمصير الأرض الجزائرية، ولم يقتصر ذلك على فترة معينة من التاريخ مثل التقلبات الزمنية أو للأحداث الثورية ولكنها تعلقت بها على مر تتابع الفصول وتوالي الأعمال اليومية الرتيبة في الحقول. وعملت المرأة الجزائرية جنبا إلى الرجل في حرث الأرض وبذر الزرع من شواطئ البحر إلى نجاد الصحراء، دون أن تهمل تربية وتعليم أبنائها وتلبية حاجاتهم الضرورية، كما شاركت بكل نشاط في حملات الحصاد عبر كافة المناطق الزراعية للبلاد، وفي العهد الاشتراكي وعلى مستوى كافة سهول متيجة ووهران وعنابة تقوم المرأة بجمع البواكير والحوامض وقطف العنب وجني القطن. لم يعد نشاطها في الوقت الحاضر مقتصر على المهام التقليدية في الفلاحة بل تعداها إلى الأسلوب العصري الذي ابتكرته الفلاحة الجزائرية، ففي ضل التعاضديات والوحدات الإنتاجية والتسويقية انتقلت المرأة الريفية الجزائرية من مجرد فلاحة بسيطة إلى عاملة زراعية مهرة، وأكثر من ذلك استطاعت أن ترقى إلى ميادين التخصص والتكوين المهني وأصبح دورها يساير بكل فخر واعتزاز تطور البلاد وتقدمها، ففي المعامل كما في الحقول برهنت المرأة على ضرورة وجودها لكي تستطيع الجزائر إثبات شخصيتها الدولية.

كما أثبتت بجلاء المرأة الريفية التي حصلت على وظائف دائمة خارج المنزل في مشروعات التنمية من عمل فلاحي أو في المزارع وتربية الدواجن إلى غيره من الأعمال، وحققن مكانة أعلى داخل أسرها، هذا ما أدى إلى زيادة الاسهام الاقتصادي للمرأة الريفية في القطاع الإنتاجي. فدور المرأة في المناطق الريفية يتجسد فيما يلي: (Hassam, 1995, p. 317)

1.4. العمل التقليدي: تقوم به خاصة فئة النساء المتقدمين في السن ويندرج في الأعمال ذات الشكل التقليدي من أشكال الصناعات الصغيرة التي تزود المجتمع بمتطلبات المعيشة وتقوم على استغلال موارد البيئة بالاعتماد على الخبرات المتوارثة، ونذكر منها صناعة النسيج، الحلفاء، السجاد، التطريز والخياطة. والصناعات الغذائية كالألبان، الدواجن، الأرانب، النحل وتربية الحيوانات، بالإضافة إلى الجانب الزراعي كجمع الزيتون، صناعة الزيت، قطف العنب والتمور، الخضر والرعي. كما أن المرأة الريفية لا يقتصر دورها على مجالات الاقتصاد المنزلي والصناعات الريفية الصغيرة، بل لها أدوار في قطاعات عديدة أخرى أهمها:

– **أمن التغذية الأسري:** حيث تتحمل جانبا كبيرا من توفير الاحتياجات الاقتصادية لأفراد الأسرة، من خلال إعداد الغذاء وتوظيف الدخل لمشتريات معينة، كما يقع على عاتقها العبء الأكبر في عملية التنشئة وبناء اللبنة البشرية للمجتمع، فهي بذلك تحدد المستوي المعيشي والرفاهي للأسرة.

– **الإنتاج الزراعي النباتي:** إن دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي هو أكبر مما تعرضه الإحصائيات الرسمية لأنه يتعلق بالاقتصاد المنزلي غير النقدي، وقد أوضحت الدراسات التي قام بها علماء الاجتماع والتنمية الريفية في إفريقيا أن النساء يساهمن بثلثي الساعات العملية المنقضية في الزراعة الإفريقية التقليدية، كما يساهمن بثلاثة أخماس الساعات العملية المنقضية في نساط التسويق الزراعي بصفة خاصة.

– **الإنتاج الزراعي الحيواني:** تعمل المرأة الريفية بشكل مكثف في هذا القطاع، إذ يقدر أن النساء يشكلن ثلثي مربي الحيوانات، وتقع على النساء الريفيات مسؤولية كبيرة في تربية الدواجن والماعز والأرانب، وكذا حلب الحيوانات وتسويق اللبن.

– **التخزين ومعاملة المحاصيل الزراعية والحرف التقليدية:** تتمثل في تجفيف الخضر والفواكه وطحن الحبوب وصناعة الجب...وغيرها من النشاطات الأخرى.

– **التجارة والتسويق:** هناك العديد من الأسواق الأسبوعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معظم تجارها نساء.

2.4. العمل غير التقليدي: ويقوم به الجيل الجديد من النساء ويتمثل فيما يلي:

– الإدارة المحلية: المجلس الشعبي البلدي، مراقبة التعليم، إدارة المراكز الصحية والمستشفيات.

– العمل التقني: التعليم، التكوين المهني، الطب وما يتعلق به.

– المنظمات ذات رؤوس الأموال العمومية كتعاونيات الإنتاج، التسويق وأملاك الدولة.

– العمل في المؤسسات المحلية والعمومية والخاصة.

وعليه فإن المرأة الريفية شأنها شأن الرجل سواء بسواء، وهي ليست مقولة عامة مطلقة، بل هي مرتبطة بانتمائها الاجتماعي، والاقتصادي والفكري وتستمد قيمتها من سياق اجتماعي تاريخي. فهي تقضي عدد لا يستهان يه من الساعات في تنفيذ مهام ضرورية، لأنها تحمل القسط الأكبر من تنشئة الأطفال الاجتماعية منذ سن مبكر بالإضافة إلى دورها البارز في اقتصاديات الأسرة، فهي عاملة، ومشرفة، ومدبرة ومسؤولة عن جعل البيت في حالة مستديمة وثابتة من الاكتفاء الذاتي في معمل بدائي تقليدي تجري فيه صناعة الأغذية، الملابس، جلب الماء والحطب...إلخ، إلى جانب عملها خارج المنزل في الحقول مثل السقي، جني الثمار وتربية المواشي والاعتناء بها، فكل هذا لا يقاس أمام دورها الفعلي والفعال في الحفاظ على التراث الثقافي والصناعة التقليدية، فهي بذلك تساهم في تنمية محيطها الأسري أي تنمية ذاتية والتي تنعكس بدورها على التنمية الاقتصادية للدولة.

5. خاتمة:

إن واقع المرأة الريفية يبين للجميع أهمية الدور المناط على عاتقها حيث تتحمل العب الأكبر في الأنشطة، فنجد أن المرأة الريفية مسؤولة عن إنتاج الغذاء من أجل إعاشة الأسرة وهي مسئولة أيضا عن الحيوانات، كما نجد أيضا أن المرأة الريفية مسئولة بشكل كامل عن الاحتياجات المنزلية للأسرة، كما أن الدور الإنجابي للمرأة لا يزال محورا للتركيز بدرجة كبيرة من جانب المجتمع والمرأة ذاتها، فضلا عن العمل في الحقل والعمل المنزلي ورعاية الأطفال.

ونتيجة لغياب لكثرة الأعباء على المرأة ظهرت هنالك سلبيات من أهمها ندرة المهارات الكفؤة من النساء الريفيات، إضافة إلى تدني الإنتاجية نتيجة تدني المهارات التدريبية ورعاية الحيوانات الزراعية لدى المرأة الريفية واعتمادها على خبرات متوارثة واجتهادات شخصية لا ترقي إلى مستوى التقنية اللازمة للزراعة العصرية. وعليه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن ترقى بمساهمة المرأة الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والتي تتثمل فيما يلي:

– القيام بحملات إعلامية لزيادة التقبل الاجتماعي لعمل المرأة، وبخاصة في القطاعات غير التقليدية، وتوفير التدريب اللازم لذلك.

– تشجيع عمل المرأة للحساب الخاص، وتوفير التسهيلات لحصولها على القروض وتوسيع فرص الإقراض المتاحة لها، واتخاذ الإجراءات لتقليل مخاطر الاستثمار والانتاج.

– توفير الخدمات المساندة للمرأة العاملة، وبخاصة تشجيع إنشاء الحضانات ورياض الأطفال وتطويرها، وتحسين الإشراف عليها، لدعم إقبال المرأة على سوق العمل واستمرارها فيه.

– توفير المقومات لدعم دور المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وزيادة مشاركتها في تلبية متطلبات الحياة اليومية لأسرتها، وتوجيه جهود الجمعيات المحلية لتعزيز هذا الاتجاه، وتوفير الدعم المؤسسي لها في النواحي المالية والفنية والادارية.

– اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان السلامة والصحة المهنية للنساء العاملات، وتوفير ظروف العمل الملائمة لتحقيق ذلك.

6. قائمة المراجع:

1. الإمام ,م .ا) .بدون سنة .(*المجتمع الريفي رؤية حول واقعه ومستقبله* .مصر :المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
2. الأنصاري ,ع .ا .(2001) .*دور المرأة الخليجية في التنمية* .دار الفكر العربي.
3. الجبوسي ,و .(2009) .*أسس التنمية الاقتصادية* .الأردن :دار جليس للنشر والتوزيع.
4. الدراجي ,ا .(2006) .*أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر* .مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8ماي 1945قالمة، الجزائر.
5. القريشي ,م .(2007) .*التنمية الاقتصادية* .الاردن :دار وائل للنشر.
6. المجيد ,م .ع .(2013) .*البنوك التجارية والبنوك الاسلامية ودورها في التنمية* .أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر .3
7. حمدة ,ك .أ) .العدد .(27إدماج المرأة في التنمية .*مجلة الدراسات الإعلامية للسكان والتنمية والتعمير*.,
8. خاطر ,أ .م .(1999) .*تنمية المجتماعات المحلية* .مصر :المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
9. داودي ,ا .(2008) .*الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية* .مصر :دار الفجر للنشر والتوزيع.
10. دخيل ,م .ح .(2009) .*إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة* .لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية.
11. دلالي ,ا .(2004) .*الوظيفة الاقتصادية للوقف ودوره في التنمية* .مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
12. عبده ,س .ع .(2013) .*قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية* .مصر :الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
13. عجيمة ,م .ع .(2007) .*التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق* .مصر :الدار الجامعية.
14. عطية ,ع .ا .(2000) .*اتجاهات حديثة في التنمية* .مصر :الدار الجامعية.
15. علام ,س .ط .(2003) .*دراسات في الاقتصاد والتنمية* .دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية.
16. قانة ,ا .م .(2012) .*اقتصاد التنمية* .الأردن :دار أسامة للنشر والتوزيع.
17. مناصري ,ي .(2012) .*قياس الفساد وتحديد آثاره على التنمية الاقتصادية في الجزائر* .مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.
18. Hassam. (1995). *les femmes dans les sphéres économiques des zones rurales et urbaines.* Oran: CRASC et PNUD.
19. lahouari, A. (1999). *les mutations de la société Algérienne* . Paris: édition la découvere .